Distr.: General
5 March 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، 28 نيسان/أبريل – 2 أيار/مايو 2025
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت
تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية

تسخير قواعد التجارة المتعددة الأطراف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

مذكرة من أمانة الأونكتاد*

موجز

لوحظ في العقود الأخيرة أن التجارة يمكن أن تشكل، في ظل ظروف ملائمة، محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعليه، يمكن أن يؤدي إطار التجارة المتعددة الأطراف دوراً رئيسياً في النهوض بأهداف التنمية العالمية. غير أن البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، غالباً ما تكافح من أجل الاستفادة الكاملة من هذا الإطار، بسبب القيود المفروضة على قدراتها ومحدودية مواردها. وبغية تعظيم الفوائد المتأتية من العضوية في منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن تستفيد هذه البلدان بالكامل مما تتيحه الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف من ترتيبات مرنة ومعاملة خاصة وتفاضلية.

وفي الوقت نفسه، إن التطورات العالمية الجديدة، بما في ذلك القواعد التجارية الجديدة وظهور قضايا جديدة مثل تغير المناخ، والمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، وتدهور التنوع البيولوجي، والتحولات التكنولوجية السريعة، بصدد إعادة تشكيل الحيز المتاح لدى البلدان النامية في مجال السياسة التجارية. وبغية الاستفادة من قواعد التجارة المتعددة الأطراف، ينبغي أن تعزز البلدان النامية قدراتها لمعالجة هذه القضايا على نحو ملائم. والأونكتاد على استعداد لدعم الدول الأعضاء في الاستفادة على نحو أفضل من الفوائد الإنمائية المتأتية من قواعد التجارة المتعددة الأطراف. ويهدف الأونكتاد، من خلال تشجيع المناقشات وسد الفجوات في السياسات، إلى مساعدة البلدان على حسن تسخير الفوائد الإنمائية المتأتية من قواعد التجارة المتعددة الأطراف والنهوض بنظام تجاري أكثر شمولاً واستدامةً.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب الذي قدّمه.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت التدابير المقيدة للتجارة بشكل حاد في جميع أنحاء العالم. وبين عامي 2010 و2023، نفذت البلدان 210 3 من التدابير المقيدة للتجارة، مقابل 841 تدبيراً يهدف إلى تحرير التجارة[1]. وترتبط هذه الإجراءات عادةً بالسياسات الصناعية الجديدة أو أهداف الأمن القومي أو أهداف الاستدامة. ويفضي هذا الاتجاه إلى زيادة الضغط على البلدان النامية، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط المالية، ويحد من قدرتها الإنتاجية ويقوض قدرتها على التكيف مع اللوائح التنظيمية المتطورة في مختلف القطاعات. ونتيجة لذلك، تظل مشاركتها الكاملة في التجارة العالمية – وقدرتها على جني فوائد مجدية ومستدامة – مقيدة.

2- وفي حين أن البيئة التجارية الحالية تتسم بقيود متزايدة، فإن قواعد التجارة المتعددة الأطراف يمكن أن تكون أيضاً بمثابة عامل مقيّد لجهود البلدان النامية الرامية إلى المشاركة في التجارة العالمية على نطاق أوسع. وتُبذل في الوقت الراهن جهود لزيادة فعالية هذه القواعد بالنسبة إلى البلدان النامية، تشمل في جملة أمور مقترحات ملموسة للإصلاح، وذلك بالإضافة إلى عدد من التدابير المطروحة من أجل تعزيز أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية. وإذا هُيِّئت الظروف المناسبة، سيكون بإمكان البلدان النامية أن تستفيد من القواعد القائمة للنهوض بأهدافها الإنمائية، من خلال تعزيز تنويع الإنتاج وإضافة القيمة والانتقال إلى اقتصادات مستدامة، بحيث تظل التجارة والاستثمار من العوامل المساهمة في دفع عجلة النمو.

3- وتحقيقاً لذلك، يمكن أن تستفيد البلدان النامية من أحكام التجارة الدولية القائمة، من قبيل المعاملة الخاصة والتفاضلية، والاستثناءات الخاصة بالسياسات الصناعية وسياسات المشتريات، والفرص الناشئة عن تحرير التجارة في الخدمات. وتعزيز بناء القدرات التقنية أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى هذه البلدان لتتمكن من التعامل مع هذه الأحكام، وتعزيز وصولها إلى الأسواق، وتشجيع التحول الاقتصادي الهيكلي، وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب معالجة القضايا والتحديات الناشئة في التجارة الدولية ضمن إطار متعدد الأطراف حتى تبقى التجارة محركاً للتنمية.

4- وينظَّم الجزء المتبقي من الوثيقة كما يلي: يتناول الفصل الثاني التحديات الراهنة في التجارة العالمية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. ويتضمن الفصل الثالث تحليلاً للأحكام الرئيسية في قواعد التجارة المتعددة الأطراف التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية على نحو أفضل لجني فوائد التجارة الدولية. وينصب التركيز على التجارة في السلع، بما في ذلك التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية؛ والتجارة في الخدمات؛ وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛ والبعد الإنمائي للتجارة. ويسلط الفصل الرابع الضوءَ على القضايا التجارية الجديدة والناشئة، ويعرض الفصل الخامس بإيجاز دور الأونكتاد في دعم البلدان النامية. وأخيراً، يعرض الفصل السادس بعض القضايا الرئيسية لتنظر فيها الدول الأعضاء في مداولات الدورة الخامسة عشرة للجنة التجارة والتنمية.

ثانياً- التحديات الراهنة في التجارة العالمية

5- تعتمد البلدان النامية بشكل كبير على التجارة الدولية باعتبارها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يطرح المشهد المتطور للتجارة العديد من التحديات التي تعقّد جهود البلدان النامية الرامية إلى تسخير التجارة من أجل التنمية.

(1) حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة بالتنبيه للتدابير المقيدة للتجارة العالمية، متاحة على الرابط https://globaltradealert.org/، (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2025).

6- أولاً، يُلاحظ أن نمو التجارة مدفوع بالخدمات. فقد نمت التجارة العالمية في السلع والخدمات نمواً كبيرا ولكن بشكل متفاوت منذ عام 2010، حيث توسعت بمعدل سنوي متوسط يبلغ نحو 3,8 في المائة (الشكل 1)، وارتفعت القيمة الإجمالية من أقل من 20 تريليون دولار إلى 33 تريليون دولار في عام 2024. وفي حين أن تجارة البضائع لا تزال مهيمنة عند 25 تريليون دولار، فإن تجارة الخدمات، التي تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره 5 في المائة، قد تجاوزت النمو في تجارة السلع الذي بلغ 3,5 في المائة. وهذا يؤكد الدور المتزايد للخدمات في الاقتصاد العالمي.

7- علاوة على ذلك، تكشف الاتجاهات الأخيرة عن ركود في تجارة البضائع. ففي عام 2023، انخفضت التجارة العالمية للبضائع من حيث القيمة والحجم، على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي[2]. وبالنسبة إلى عام 2024، من المتوقع أن تنمو تجارة البضائع بنسبة 2 في المائة فقط، أي بنسبة أقل من النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي المقدَّر بـ 3 في المائة. ويعكس هذا الأداء الضعيف التحديات الهيكلية، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد وتزايد القيود التجارية، وضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف.

الشكل 1

توقُّفَ النمو في التجارة العالمية منذ عام 2023

(تريليونات من دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

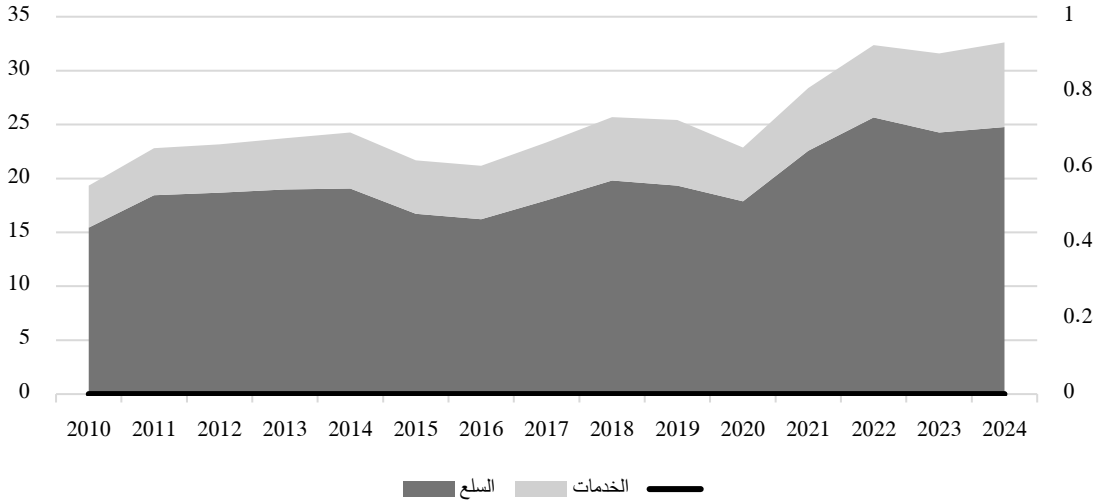

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2025).

ملاحظات: بيانات عام 2024 هي بيانات أولية.

8- ثانياً، ترتبط أنماط التجارة ارتباطاً متزايداً بالجغرافيا السياسية. فالتوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين التي تحوم حول السياسات والصراعات الجارية تفضي إلى تحولات في التجارة العالمية[3]. وعلى سبيل المثال، نمت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما انخفضت التجارة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بسبب التوترات التجارية المستمرة (الشكل 2). وبالمثل، انكمشت التجارة بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي بسبب الحرب في أوكرانيا. وتسلط هذه التحولات الضوء على إعادة تشكيل التحالفات العالمية وظهور ديناميات قوة جديدة، مما يزيد من تشرذم شبكات التجارة العالمية. فهي تعيد تشكيل سلاسل القيمة، حيث تتعزز التحالفات التجارية الجديدة وتضعف التحالفات القائمة[4].

(2) UNCTAD, *Key Statistics in International Trade 2024* (forthcoming).

(3) المرجع نفسه، Global Trade Update, December 2024.

(4) المرجع نفسه، Global Trade Update, December 2023.

9- وأصبحت السياسات التجارية تتشكل على نحو متزايد على أساس الشواغل المحلية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تهميش البعد الإنمائي للتجارة. وينطوي هذا الاتجاه على خطر إدامة اختلالات السوق ويمكن أن يخدم بشكل غير متناسب مصالح الاقتصادات الأكبر حجماً التي تمتلك الموارد اللازمة لدعم الصناعات المحلية. ثم إن الاستخدام المتزايد للسياسات التجارية الصناعية والمتعلقة بالمناخ، إلى جانب ضعف الأطر المتعددة الأطراف، يزيد من درجة تعقيد المشهد التجاري العالمي[5]. وبالنسبة إلى البلدان النامية، سيتطلب النجاح في التعاطي مع هذا المشهد المتشرذم بناءَ سلاسل إمداد مرنة، وتوقع الاتجاهات الناشئة والانخراط في السياسات الدولية التعاونية، بما في ذلك زيادة التجارة بين بلدان الجنوب.

الشكل 2

التحولات في تدفقات تجارية مختارة، 2018 مقابل 2023

(نسبة مئوية من التجارة العالمية)

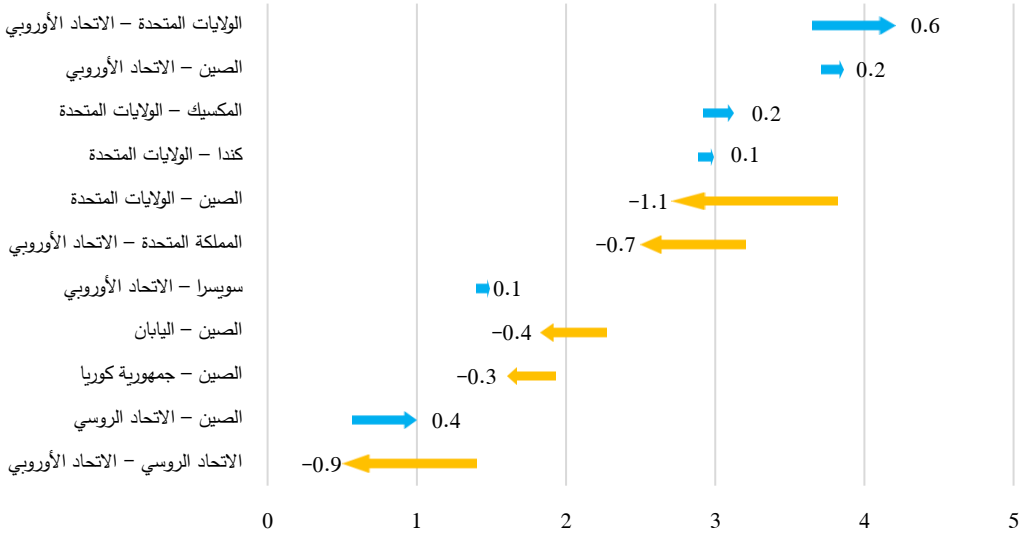

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2025).

ملاحظة: التدفقات التجارية محسوبة كواردات ثنائية. تعكس نقطتا البداية والنهاية لكل سهم تدفقات التجارة لعامي 2018 و2023 على التوالي.

10- ثالثاً، يمكن أن تؤدي الاختلالات الكبيرة في التجارة الثنائية إلى تأجيج التوترات التجارية. فقد بلغت الاختلالات التجارية ذروتها في عام 2022، وتفاقمت بسبب التعافي غير المتكافئ من الأزمات العالمية، والتفاوتات في السياسات الصناعية والاختلافات الهيكلية في الإنتاج والاستهلاك (الشكل 3). ويمكن أن تؤدي الاختلالات في التجارة الثنائية إلى توتر العلاقات الدولية وإثارة التدابير الحمائية، مثل التعريفات الجمركية والحواجز التجارية، التي تعطل الوصول إلى الأسواق وتعمق أوجه عدم المساواة[6].

(5) المرجع نفسه، 2024، *Key Statistics and Trends in International Trade 2023: Recent Trade Patterns – Slowdown, Volatility and Heterogeneity* (United Nations publication, Geneva).

(6) UNCTAD, 2022a, Global Trade Update, February.

الشكل 3

ظلت الاختلالات في التجارة العالمية كبيرة منذ عام 2020

(تريليونات الدولارات)

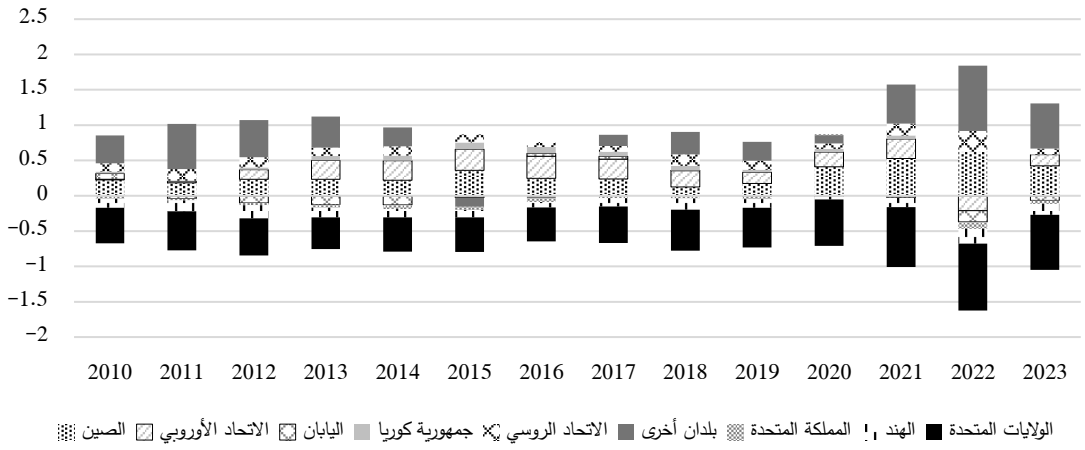

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2023).

ملاحظة: محسوبة كميزان تجاري للسلع والخدمات. تشمل "البلدان الأخرى" جميع البلدان التي لم تُدرج على وجه التحديد. التجارة داخل الاتحاد الأوروبي غير مشمولة.

11- رابعاً، يُعدّ الاعتماد على السلع الأساسية والتنويع المحدود من التحديات المتفشية في معظم البلدان النامية. ففي الفترة ما بين عامي 2020 و2022، ظلت نسبة 66 في المائة من البلدان النامية، بما في ذلك نسبة مقلقة تبلغ 80 في المائة من أقل البلدان نمواً، حبيسة الاعتماد على السلع الأساسية، حيث إن أكثر من 60 في المائة من صادراتها السلعية تتألف من سلع أولية. وفي الوقت الحالي، تعتمد 95 دولة نامية على صادرات السلع الأساسية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي والدخل[7]. هذا الاعتماد يعكس التحديات القائمة منذ فترة طويلة في الاستفادة من ريع السلع الأولية لدفع عجلة التنويع الاقتصادي، سواء من خلال القيمة المضافة المتأتية من تجهيز المواد الخام أو تطوير قطاعات بديلة ذات إمكانات عالية. ويضع البلدان النامية في وضع غير مواتٍ لحماية نفسها من شروط التبادل التجاري المجحفة والصدمات وانعدام الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي[8]، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والركود الاقتصادي.

12- ويؤكد الطلب المتزايد على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي، بما في ذلك الكوبالت والليثيوم والجرافيت والنيكل والفلزات الأرضية النادرة، هذه التحديات. ففي حين تنتج جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 70 في المائة من الكوبالت في العالم، فإن عمليات التجهيز المولدة للقيمة المضافة تحدث إلى حد كبير في البلدان الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية[9]. ومن دون سياسات تعزز عمليات التجهيز على الصعيد المحلي واتفاقات التجارة المنصفة، فإن الفوائد الإنمائية للتجارة في المعادن الحرجة للانتقال الطاقي قد تتركز خارج الدول المنتجة، مما يديم الاعتماد على السلع الأساسية[10].

(7) انظر UNCTAD, 2023, *State of Commodity Dependence 2023* (United Nations publication, Sales No. 23.II.D.15, Geneva).

(8) UNCTAD, *Shaping the Future: Driving Economic Transformation for Equitable, Inclusive and Sustainable Development – Report of the Secretary-General of UNCTAD to the sixteenth session of the Conference* (forthcoming).

(9) UNCTAD, 2023, Technical note on critical minerals: Supply chains, trade flows and value addition.

(10) انظر أيضاً أدناه، الفصل الرابع، الفرع باء.

13- وأخيراً، تكافح معظم البلدان النامية من أجل الاندماج في شبكات تجارة المصنوعات العالمية. وفي حين تحافظ البلدان المتقدمة وشرق آسيا على روابط بين بلدان المنطقة، فإن مناطق مثل أفريقيا وجنوب آسيا تُكون فيها الروابط التجارية ضعيفة نسبياً، مما يحد من القدرة على الاستفادة من الطلب المتزايد على السلع المصنعة (الشكل 4) والآثار الإيجابية للشبكات الإقليمية. ويساهم التركز المتزايد لسلاسل القيمة في الاقتصادات المتقدمة في تفاقم هذه التحديات، لا سيما في قطاعات مثل المدخلات الزراعية والأغذية والمعادن الحرجة. ويحدّ هذا التركز من الفرص المتاحة للبلدان النامية للارتقاء في سلم سلسلة القيمة، ويسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي من أجل النهوض بالتصنيع والنمو الاقتصادي.

الشكل 4

التكامل بين قطاعات الصناعات التحويلية في مختلف المناطق، 2023

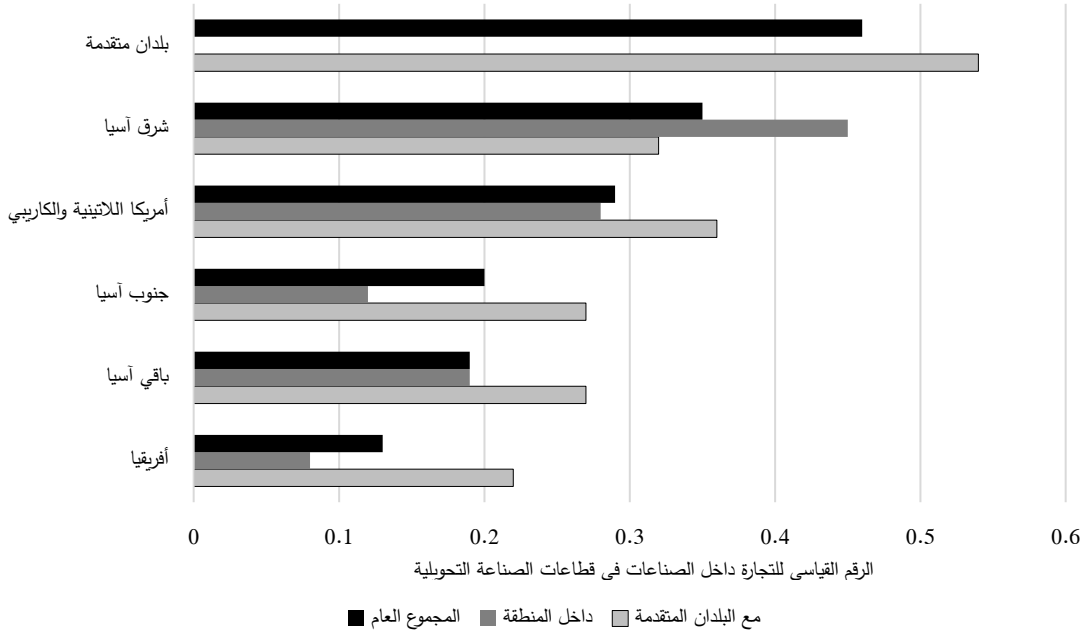

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2025).

ملاحظات: التكامل الصناعي محسوب باستخدام متوسط التجارة المرجح لمؤشر التجارة داخل الصناعة، استناداً إلى أساليب غروبل – لويد على مستوى الفصل من تصنيف النظام المنسق، ويشمل فقط السلع الاستهلاكية الصناعية والسلع الوسيطة. يشير "الإجمالي" إلى متوسط مستوى التكامل الصناعي مع أخذ جميع الشركاء التجاريين في الاعتبار؛ و"داخل المنطقة" هو مستوى التكامل الصناعي مع الشركاء الإقليميين؛ و"مع البلدان المتقدمة" هو مستوى التكامل مع البلدان المتقدمة.

14- وفي إطار بيئة تجارية تقييدية، يمكن أن تستفيد البلدان النامية من القواعد التجارية الحالية لمنظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز الفرص المتاحة لها لزيادة مشاركتها في الأسواق الدولية وسلاسل القيمة العالمية.

ثالثاً- تعزيز الفرص داخل منظمة التجارة العالمية

15- أُنشئت منظمة التجارة العالمية لمساعدة أعضائها على استخدام التجارة أداةً لرفع مستويات المعيشة وإيجاد فرص العمل وتحسين نوعية الحياة. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 75 في المائة من الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 166 عضواً هي من الاقتصادات النامية، التي يواجه الكثير منها تحديات كبيرة في المشاركة في التجارة العالمية.

16- ويتضمن إطار عمل منظمة التجارة العالمية ترتيبات مرنة لمراعاة المستويات المتفاوتة للتنمية الاقتصادية للأعضاء التي تميز بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن مجموعات محددة مثل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ومع ذلك، لم تستفد الاقتصادات النامية دائماً من الترتيبات المرنة التي يتيحها إطار المنظمة استفادةً كاملة، وقد انتهت صلاحية بعضها ولم يعد بإمكان البلدان النامية استخدامها. وفي ظل الظروف المناسبة، يمكن للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، أن تعزز مشاركتها في التجارة الدولية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاستفادة القصوى من الترتيبات المرنة هذه وتعظيم الاستفادة من قواعد التجارة الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

17- ومع استمرار المناقشات بشأن الإصلاح، من الأهمية بمكان أن تتلقى البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، الدعم اللازم للاستفادة الكاملة من القواعد الحالية والترتيبات المرنة التي يتيحها النظام.

ألف- التجارة في السلع

18- تؤدي التعريفات الجمركية دوراً مزدوجاً في السياسة التجارية: يمكن أن تحمي الصناعات المحلية، ولكنها قد ترفع أيضاً التكاليف التي يتحملها المستهلكون. علاوة على ذلك، لا تزال التعريفات الجمركية تمثل حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية في بعض البلدان النامية[11]. وينبغي أن تصمم كل دولة نظام التعريفات الجمركية الخاص بها بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية المحلية مع التقيد في الوقت ذاته بالالتزامات التجارية الدولية.

19- وتستفيد البلدان النامية من ترتيبات مرنة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية في تحديد التعريفات المطبقة (التعريفات الفعلية المفروضة) في حدود الرسوم الجمركية المثبَّتة (الحد الأقصى المسموح به من التعريفات الجمركية). وتمكنها هذه الترتيبات المرنة من الآتي:

(أ) حماية الصناعات المحلية، مثل الزراعة أو الصناعات الناشئة، من المنافسة الخارجية؛

(ب) تحرير الأسواق تدريجياً بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية الوطنية؛

(ج) تعديل التعريفات الجمركية بشكل استراتيجي خلال فترات الركود الاقتصادي أو الصدمات الاقتصادية.

20- وبموجب الأحكام الخاصة، من قبيل آلية الضمانات الخاصة لمنظمة التجارة العالمية، يجوز للبلدان النامية أن ترفع التعريفات الجمركية مؤقتاً للحماية من الزيادات المفاجئة في الواردات أو انخفاض أسعار السلع الزراعية.

(11) انظر البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على الرابط https://data.worldbank.org/indicator/GC.TAX.IMPT.ZS? (اطُّلع عليها في كانون الثاني/يناير 2025)؛ استناداً إلى صندوق النقد الدولي، حولية الإحصاءات المالية الحكومية وملفات البيانات).

الشكل 5

متوسط التعريفات والتغطية الملزمة

(نسبة مئوية)

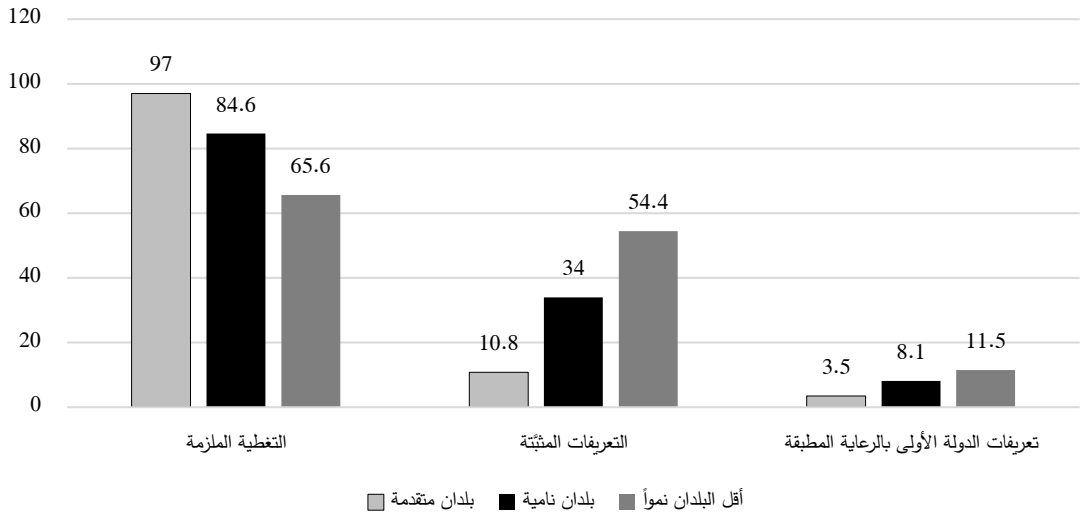

المصدر: استناداً إلى https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/world_tariff_profiles24_e.htm.

ملاحظة: محسوبة كمتوسطات بسيطة.

21- وتحتفظ العديد من البلدان بهامش تصرف في مجال السياسة العامة لرفع التعريفات الجمركية في إطار التزامات منظمة التجارة العالمية. ويتضمن الشكل 5 مقارنة بين التعريفات المثبتة (الحد الأعلى للرسوم الجمركية)، وتعريفات الدولة الأولى بالرعاية المطبقة والتغطية الملزمة عبر مجموعات البلدان[(12)]. وتتمتع البلدان المتقدمة النمو بأقل قدر من المرونة في إطار التزامات منظمة التجارة العالمية، حيث تكون نسبة 97 في المائة من الخطوط التعريفية مثبتة. وتتمتع البلدان النامية عموما بقدر أكبر بقليل من المرونة (حيث تكون نسبة 84,6 في المائة من الخطوط التعريفية مثبتة)، مما يفسح المجال أمام المنتجات الاستراتيجية، في حين تتمتع أقل البلدان نمواً بأكبر قدر من المرونة (حيث تكون نسبة 65,6 في المائة من الخطوط التعريفية مثبتة). ولدى أقل البلدان نمواً أيضاً أعلى معدل للتعريفات الجمركية المثبتة (54,4 في المائة)، مما يمكّنها من حماية الصناعات الناشئة، وأعلى معدل لتعريفات الدولة الأولى بالرعاية المطبقة (11,5 في المائة)، مما يدعم توليد الإيرادات. ولدى البلدان النامية إجمالاً معدلات معتدلة للتعريفات المثبتة (34 في المائة)، وهذه المعدلات هي الأدنى في البلدان المتقدمة (10,8 في المائة). وتشير الفجوة بين معدلات الدولة الأولى بالرعاية المطبقة والمعدلات المثبتة إلى أن العديد من البلدان تحتفظ بهامش تصرف لرفع التعريفات في إطار التزامات منظمة التجارة العالمية. وتُمنح أقل البلدان نمواً ترتيبات مرنة إضافية بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية لتيسير اندماجها في الأسواق العالمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الإعفاءات الجمركية من التزامات التخفيضات الجمركية المتبادلة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، خلال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، لم يكن مطلوباً من أقل البلدان نمواً تخفيض التعريفات الجمركية؛

(12) التعريفات الجمركية المثبتة هي المعدلات القصوى التي يمكن أن يفرضها بلد ما بموجب التزامات منظمة التجارة العالمية، في حين أن تعريفات الدولة الأكثر رعاية المطبقة هي المعدلات الفعلية المفروضة على الواردات من أعضاء منظمة التجارة العالمية. تشير التغطية الملزمة إلى النسبة المئوية للخطوط التعريفية التي ترتبط قانوناً بحد أعلى للرسوم الجمركية.

(ب) أفضليات الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وبعض أسواق البلدان النامية، وغالباً ما يكون ذلك دون شرط المعاملة بالمثل. وتشمل الأمثلة على ذلك نظام الأفضليات المعمم[13]؛

(ج) دعم تيسير التجارة لأقل البلدان نمواً التي تتلقى مساعدة تقنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة التي تعزز قدرتها التنافسية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية لتيسير التجارة[14].

التدابير غير الجمركية

22- اكتسبت التدابير غير الجمركية أهمية في السنوات الأخيرة[15]. ويهدف العديد منها إلى تحقيق أهداف السياسة العامة المشروعة، من قبيل حماية حياة وصحة الإنسان والنبات والحيوان، والتخفيف من آثار تغير المناخ وحماية البيئة. ووفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية في الاتفاقات التي تغطي التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، يجب أن تكون التدابير غير الجمركية غير تمييزية، وأن تتجنب إيجاد حواجز غير ضرورية أمام التجارة، ويجب أن تستند إلى المعايير الدولية أو تشير إليها. غير أن هذه التدابير تنطوي أيضاً على تكاليف امتثال. وإجمالاً، تُقدّر التكاليف المكافئة للتدابير غير الجمركية من حيث القيمة بعدة أضعاف التعريفات نفسها (الشكل 6)[16]. ويعني ذلك بشكل خاص القطاعات الزراعية والقطاعات الصناعية الحيوية للبلدان النامية. ونظراً للتكاليف الثابتة التي تنطوي عليها التدابير غير الجمركية، يمكن أن يكون لهذه التدابير تأثير غير متناسب على المشاريع المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء ورواد الأعمال من الشباب[17]. وبناء عليه، يكمن التحدي في تنفيذ تدابير غير جمركية مشروعة وفعالة بأقل الطرق تقييداً للتجارة[18]. وتتضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة أحكاماً لتعزيز الشفافية في المجال التنظيمي. ويمكن أن تستفيد البلدان النامية من نظم الإخطار الخاصة بمنظمة التجارة العالمية للتعليق على التدابير المقترحة من الشركاء. وقد طُرحت مقترحات لتمديد الموعد النهائي للرد بالنسبة إلى البلدان النامية. ويمكن تقديم المساعدة التقنية خلال عملية التفاوض بشأن هذه الإصلاحات، وكذلك خلال مرحلة التنفيذ، حتى تتمكن البلدان النامية من احترام الإطار الزمني الحالي. فالممارسات التنظيمية الجيدة، التي نوقشت على سبيل المثال في اللجنة المعنية بالعوائق الفنية أمام التجارة واللجنة المعنية بتدابير الصحة والصحة النباتية، وكلاهما في إطار منظمة التجارة العالمية، تتسم بأهمية بالغة لتجنب التكاليف التنظيمية والتكاليف التجارية غير الضرورية. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية حتى تحقق التدابير غير الجمركية أهدافها المتعلقة بالسلامة والصحة والبيئة مع تجنب التكاليف التجارية غير الضرورية[19]. وعلاوة على ذلك، إن قاعدة بيانات الأونكتاد للتدابير غير الجمركية، ونظام معلومات التحليلات التجارية، تكمل نظم الإخطار وتوفر مصدراً شاملاً لبيانات التدابير غير الجمركية[20].

(13) UNCTAD, 2024, *Trade Preferences Outlook 2024* (United Nations publication, Sales No. E.24.II.D.24, Geneva).

(14) انظر https://unctad.org/topic/transport-and-trade-logistics/trade-facilitation/empowerment-programme.

(15) UNCTAD, 2022b, *Non-tariff Measures from A to Z* (United Nations publication, Geneva).

(16) المكافئ القيمي للتدبير غير الجمركي هو التعريفة الجمركية الموحدة التي ستؤدي إلى نفس الآثار التجارية على استيراد منتج ما بسبب وجود تدبير غير جمركي. وبعبارة أخرى، تمثل المكافئات القيمية التكاليف الإضافية التي تترتب على الواردات بسبب وجود تدابير غير جمركية.

(17) UNCTAD, 2022b.

(18) انظر، على سبيل المثال، UNCTAD, 2022c, *Making Trade Work for Climate Change Mitigation: The Case of Technical Regulations* (United Nations publication, Geneva).

(19) انظر أيضاً: https://unctad.org/topic/trade-analysis/non-tariff-measures/NTMs-policy-support.

(20) انظر UNCTAD, 2024, *Making Sense of Non-tariff Measures: A User's Guide to Accessing and Analysing the Data* (United Nations publication, Sales No. E.24.II.D.27, Geneva).

الشكل 6

التكاليف المكافئة من حيث القيمة للتدابير غير الجمركية والتعريفات الجمركية

(نسب مئوية)

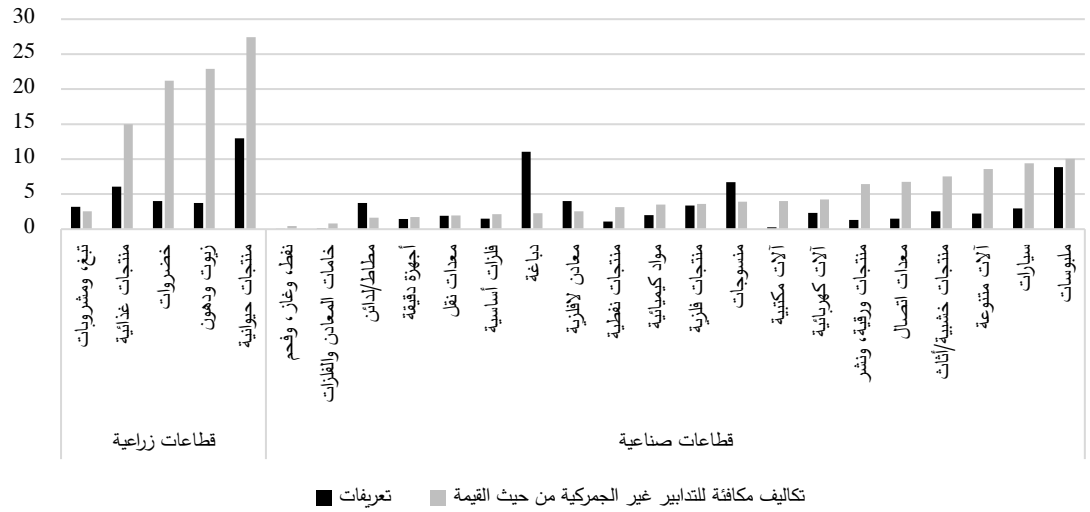

المصدر: UNCTAD and World Bank, 2018, *The Unseen Impact of Non-Tariff Measures: Insights from a New Database* (Geneva).

23- ويمكن للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، أن تكون في وضع أفضل لتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها وحماية صناعاتها الرئيسية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، شريطة الاستفادة بشكل فعال من أحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، من قبيل المعاملة التفضيلية، ومرونة التعريفات الجمركية، والالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والمساعدة التقنية. ويمكن أن يؤدي استخدام هذه الأدوات استخداماً استراتيجياً، مدعوماً بتوفير الموارد الكافية من قبل الشركاء الخارجيين وبسياسات محلية سليمة لتعزيز القدرة الإنتاجية، إلى النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة.

باء- التجارة في الخدمات

24- يوفر الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية إطار عمل يمكن للبلدان النامية الاستفادة منه لتعزيز مشاركتها في التجارة الدولية. ويمكن أن تستفيد البلدان النامية من أحكام الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لتعزيز قطاعات الخدمات، وتسهيل إضفاء الطابع الخدماتي على التصنيع، حيث يمكن أن تساهم الخدمات في القدرة التنافسية للسلع في سلاسل القيمة العالمية[21].

25- ومن الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، التي تقرّ صراحةً بالحاجة إلى زيادة مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في تجارة الخدمات العالمية. وفي عام 2011، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، قراراً يسمح بمعاملة قطاعات الخدمات وموردي الخدمات في أقل البلدان نمواً معاملةً تفضيلية. وفي هذا الصدد، تُشجَّع البلدان على فتح قطاعات خدماتها أمام صادرات أقل البلدان نمواً.

(21) Nordås H and Kim Y, 2013, The role of services for competitiveness in manufacturing, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Trade Policy Papers No. 148, OECD Publishing, Paris.

26- ويتمثل أحد الأحكام الرئيسية في الأسلوب 4 من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، الذي يسمح بالتنقل المؤقت للمهنيين (مثل المهندسين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات) عبر الحدود لتقديم الخدمات. وهذا يمكّن البلدان النامية من الاستفادة من العمالة الماهرة في قطاعات مثل البرمجيات والهندسة والخدمات المهنية، والتي تؤدي دوراً متزايد الأهمية في عمليات التصنيع الحديثة. غير أن الالتزامات المقطوعة في إطار الأسلوب 4 بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وفي إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية تظل محدودة مقارنةً بالأساليب الأخرى. علاوة على ذلك، عادةً ما تخضع الخدمات المقدمة في إطار الأسلوب 4 لاستثناءات وقيود أفقية.

27- ويمثل جذب الاستثمار الأجنبي في البنية التحتية والخبرات الرقمية سبيلاً استراتيجياً آخر في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ويمكن أن تعزز البلدان النامية صادراتها من الخدمات العالية القيمة في هذه القطاعات. بيد أن هذا الأمر يتطلب الاستثمار في المهارات وبناء القدرات لتطوير قوة عاملة مجهزة لتلبية هذه المتطلبات الناشئة. وفي هذا الصدد، أطلقت رواندا مؤخراً استراتيجية للتكنولوجيا المالية مدتها خمس سنوات (2024-2029)[22]، بهدف أن تصبح رواندا مركزاً إقليمياً للخدمات المالية والتكنولوجيا المالية وتعميم الخدمات المالية. وتتيح عضويتها في جماعة شرق أفريقيا الإمكانية لوصول المؤسسات المالية الرواندية إلى الأسواق الأكبر حجماً على أساس تفضيلي.

28- وبالنسبة إلى البلدان النامية، يسمح الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بتحقيق التوازن بين حماية صناعة الخدمات الوليدة الرئيسية وتحرير هذه الصناعات لزيادة توافر الخدمات التي تعزز القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى الضرورية في استراتيجيات التنمية على الصعيد المحلي. ومن شأن تعزيز التعاون الإقليمي وتحسين الأطر التنظيمية والاستثمار في رأس المال البشري بدعم من المجتمع الدولي أن يمكّن البلدان النامية من تقديم خدمات عالية القيمة وتعزيز القدرة التنافسية في الصناعة والتجارة الدولية.

جيم- تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة

29- يعترف الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة بأن بعض تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة في السلع يمكن أن تخلّف آثارا مقيدة للتجارة ومشوهة لها[23]. وفي حين أن الاتفاق يقيد في المقام الأول تدابير الاستثمار المشوِّهة للتجارة مثل استخدام المحتوى المحلي ومتطلبات الأداء المتعلقة بالتصدير، يمكن أن تستفيد البلدان النامية من الترتيبات المرنة التي يوفرها الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة لتنفيذ سياسات تشجيع الاستثمار بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويوفر الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ترتيبات مرنة للبلدان النامية لكي تعتمد سياسات تشجيع الاستثمار، مثل الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية والإعانات لبناء القدرات ولتعزيز الانتقال إلى الطاقة المتجددة، بسبل منها تشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين على استخدام المدخلات المحلية ونقل التكنولوجيا والمهارات وتعزيز القيمة المضافة للموارد الطبيعية في ظل ظروف معينة.

30- وتستخدم الحكومات شروط المحتوى المحلي وشروط الأداء الأخرى على نطاق واسع لتعزيز الإنتاج المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات الكثيفة الاعتماد على البحث والتطوير، وإيجاد فرص العمل وتوليد أثر إيجابي غير مباشر. وكان من المتوقع أن تؤدي شروط المحتوى المحلي إلى تطوير صناعات أخرى حول القطاعات التي تخضع لشروط

(22) انظر أيضاً https://afr.rw/downloads/rwanda-national-fintech-strategy-2024-2029/.

(23) انظر https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm.

المحتوى المحلي[24]. وفي مقابل شـــروط الأداء، غالباً ما تقدم الحكومات حوافز اســـتثمارية لتعويض التكاليف التي تتكبدها الشركات، إما من خلال التحويلات المباشرة (أي مِنح لمشاريع البحث والتطوير) أو التحويلات غير المباشرة (أي الخدمات الحكومية المنخفضة التكلفة، على سبيل المثال). وقد تتخذ شروط المحتوى المحلي شكل تدابير استثمارية متصلة بالتجارة أو إعانات ويمكن ربطها بالمشتريات الحكومية والوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي (شرط المحتوى المحلي من خلال قواعد المنشأ)[25].

31- وكثيراً ما تُستخدم شروط المحتوى المحلي في قطاعات الطاقة المتجددة لإنشاء أو تعزيز قدرات الصناعات المحلية على إنتاج الألواح الشمسية وطاقة الرياح. ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خطط 21 بلداً على الأقل لتنفيذ شروط المحتوى المحلي أو شرع في تنفيذها، بما في ذلك الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وماليزيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان[26]. وبين عامي 2008 و2023، اعتمدت 28 ولاية قضائية على الأقل شروط المحتوى المحلي على المستويين الوطني أو دون الوطني في قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك 11 اقتصاداً من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و17 اقتصاداً من خارج المنظمة[27].

دال- البعد الإنمائي للتجارة.

1- الإعانات

32- يمكن أن تستفيد أقل البلدان نمواً من الأحكام التي تمتثل لقواعد منظمة التجارة العالمية، مثل الإعفاءات والبدلات الخاصة بإعانات التصدير، لدعم انتقالها إلى إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وتشمل هذه الأحكام المدفوعات المالية المباشرة أو المنح، والإعفاءات الضريبية أو الخصومات الضريبية للمصدرين، وخطط استرداد الرسوم الجمركية والقروض أو التأمينات المدعومة للمصدرين. ويمكن أن تتيح هذه الأدوات فرصاً لأقل البلدان نمواً لإنتاج سلع ذات أسعار قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، إذا ما كانت مدعومة بأدوات الدعم المالي المناسبة وأُتيحت لها فرص الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن تسهّل الإعانات إنشاء روابط خلفية وأمامية عبر الصناعات المحلية، من خلال دعم استثمارات الشركات في التقنيات والآلات والمهارات الحديثة. وتجيز قواعد منظمة التجارة العالمية إعانات التصدير، المحظورة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية المرتفعة الدخل، لأقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية المنخفضة الدخل وذلك بموجب أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية[28].

(24) Deringer H, Erixon F, Lamprecht P and van der Marel E, 2018, The economic impact of local content requirements: A case study of heavy vehicles, Occasional Paper No. I/2018, European Centre for International Political Economy.

(25) انظر: Braunschweig O, 2024, Striking a balance on local content requirements in trade agreements: The case of the energy sector, blog, Council on Economic Policies, 15 March, Switzerland.

(26) OECD, 2015, *Overcoming Barriers to International Investment in Clean Energy*, Green Finance and Investment Series, OECD Publishing, Paris.

(27) انظر: OECD, 2024, Government support in the solar and wind value chains, TAD/TC(2024)12/FINAL, Paris.

(28) انظر WTO Agreement on Subsidies and Countervailing Measures, article 27.2 (a). (اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات والتدابير التعويضية، المادة 27(2)(أ)).

2- الزراعة

33- يوفر الاتفاق المتعلق بالزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية عدة أدوات يمكن أن تستخدمها البلدان النامية لأغراض التنمية.

34- أولاً، تنص المادة 6-2 من الاتفاق على عدد من الترتيبات المرنة التي تتيح للبلدان النامية تقديم الدعم المحلي، مثل دعم مدخلات الإنتاج، للمنتجين ذوي الدخل المنخفض أو ذوي الموارد المحدودة. ونظراً لمواطن الضعف المتعددة التي يواجهها صغار المزارعين في البلدان النامية، فقد استفادت عدة بلدان نامية في السنوات الأخيرة من هذه القواعد لتقديم الدعم لهؤلاء المزارعين.

35- وبموجب الاتفاق يمكن أن يكون المستوى الأدنى من الدعم المحلي المسموح به في البلدان النامية أعلى من نظيره في البلدان المتقدمة[29].

36- وأخيراً، يمكن للبلدان النامية، من خلال الاستفادة من تدابير "الصندوق الأخضر"، تعزيز الإنتاجية الزراعية ودعم التنمية الريفية وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية مع التقيد في الوقت ذاته بقواعد منظمة التجارة العالمية[30]. ومع ذلك، فإن تمكين البلدان النامية من استخدام هذه الترتيبات المرنة يتطلب أيضاً توفير موارد مالية كافية.

3- الملكية الفكرية

37- يسمح الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، بتأخير تنفيذ أحكام حقوق الملكية الفكرية الصارمة في القطاعات الحيوية للصحة العامة والتطوير التكنولوجي، وتحديداً فيما يتعلق بمنح الترخيص الإجباري في قطاع المستحضرات الصيدلانية. وبموجب إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة (2001)، مُنحت البلدان المرونة اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها في قطاع الصحة العامة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الأدوية. وفي حالة أقل البلدان نمواً، تنتهي الفترة الانتقالية العامة الحالية في 1 تموز/يوليه 2034، أو عندما يُرفع البلد من قائمة أقل البلدان نمواً، أيهما يأتي أولاً. وفي عام 2022، مُنحت أقل البلدان نمواً تمديداً منفصلاً، حتى 1 كانون الثاني/يناير 2033، بالنسبة إلى الالتزامات المتعلقة بالمنتجات الصيدلانية.

38- وقد استخدمت الهند أحكام اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للاستفادة من صناعة المنتجات الصيدلانية في البلاد. وتجيز المادة 31 من الاتفاق للحكومات منح ترخيص لاستخدام اختراع مشمول ببراءة دون موافقة صاحب البراءة، شريطة استيفاء بعض الشروط، مثل التعويض المناسب لصاحب البراءة، ولأغراض الاستهلاك المحلي. وفي عام 2012، منحت الهند أول رخصة إجبارية لشركة هندية لتصنيع الأدوية الجنيسة لإنتاج نسخة منخفضة التكلفة من دواء للسرطان مشمول ببراءة اختراع طورته شركة منتجات صيدلانية[31]. وبتمكين المصنعين الهنود من إنتاج أدوية بأسعار معقولة محلياً، دعمت الرخصة الإجبارية كلاً من الصحة العامة والصناعة المحلية. وخفضت الشركة سعر دواء السرطان

(29) الحدود الدنيا في البلدان النامية هي 10 في المائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي (أو لمنتج معين)، مقابل 5 في المائة في البلدان المتقدمة. انظر اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة، المادة 6-4.

(30) تشير تدابير الصندوق الأخضر إلى الدعم الذي لا يخلف أي أثر مشوه للتجارة أو الذي يكون له أثر ضئيل للغاية. وهي تختلف عن تدابير "الصندوق الكهرماني"، التي تشوه التجارة.

(31) Misra P and Nedumpara JJ, 2012, *NATCO v. BAYER*: Indian patent authority grants its first ever compulsory licence on pharmaceutical products, *Global Trade and Customs Journal*, 78/7):326–330.

بشـكل كبير للمرضـى الهنود، حيث تبيع شـركة الأدوية الهندية الدواء بسـعر 5، 500 دولار شـهرياً مقابل 175 دولاراً شـهرياً بالنسـبة إلى الشـركة المصـنعة. وقد أدى الإنتاج المحلي في الهند لدواء مشـمول ببراءة اختراع، بفضـل الرخصـة الإجبارية، إلى انخفاض سـعر الدواء بشـكل كبير وجعله في متناول الناس بتكلفة أقل. ويبيّن هذا المثال أهمية أو فائدة الترخيص الإجباري والإنتاج المحلي للأدوية الجنيسـة بتكلفة أقل مقارنة بالأدوية الأصلية المشمولة ببراءة اختراع. وهذا يعزز إمكانية الحصول على الأدوية والقدرة على تحمل تكاليفها[32].

رابعاً- المسائل الجديدة والناشئة في التجارة

39- يتطلب المشـهد العالمي المتطور حلولاً جديدة يُتفق عليها في إطار متعدد الأطراف للتصـدي للتحديات المعاصـرة مثل تغير المناخ والتلوث بالمواد البلاسـتيكية والاسـتدامة البيئية والانتقال إلى الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي.

40- وفي غضـون ذلك، برزت قضـايا جديدة على جدول أعمال التجارة، مدفوعة بالأولويات المحلية التي حُدّدت ضمن قضايا الأمن القومي والاستدامة. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات الجديدة من قواعد السـياسـة التجارية لم يُضـفَ عليها الطابع الرسـمي في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن البلدان النامية تعاني بالفعل من آثارها التي غالباً ما تقوض وصولها إلى أسواق التصدير.

41- والسـؤال الملح بالنسـبة إلى البلدان النامية هو ما هي أدوات السـياسـة التجارية التي يمكن أن تستخدمها لتجاوز هذه القيود المتزايدة والحفاظ على قدرتها على المشاركة بفعالية في التجارة الدولية.

ألف- الزراعة المستدامة

42- تعكس إزالة الغابات في المقام الأول غياب التنمية الشـاملة، وهي ناتجة إلى حد كبير عن عدم كفاية الموارد اللازمة لتنفيذ الإدارة المسـتدامة للغابات. وتواجه البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، تحديات كبيرة في المشـاركة في التجارة في الزراعة. وعلى سـبيل المثال، يتطلب تمكين المزارعين الصـغار من الاندماج بشكل مستدام في سلاسل القيمة العالمية تدخلات محددة الهدف، مثل خطط الائتمان الميسورة التكلفة، وآليات تقاسم المخاطر، وإعانات للاستثمار في الاستدامة. ويمكن أن تؤدي التحديات الراهنة المتعلقة بإصـدار الشـهادات والتكاليف المرتبطة بها إلى اسـتبعاد المزارعين الصـغار من سـلاسـل القيمة هذه، إما بسبب عدم قدرتهم على الوفاء بالمعايير الطوعية أو عدم امتثالهم للمعايير الإلزامية[33]. وضـمانا لتعميم الفائدة، من الضـروري إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة وسـهلة المنال تكون مصـممة من خلال عمليات شـاملة تمكّن المزارعين الصـغار من المشـاركة في التجارة الزراعية المستدامة مشاركةً كاملةً.

43- ويمكن أن تؤدي مواءمة معايير الاستدامة وقواعد الإفصاح في جميع البلدان إلى تبسيط شروط الامتثال، مما يقلل من التكاليف والتعقيدات بالنسـبة إلى المزارعين الصـغار. لذلك، يجب التوصـل إلى توافق دولي في الآراء بشأن هذه الأطر لتعزيز الشفافية وتشجيع التجارة المستدامة.

(32) المرجع نفسه.

(33) انظر UNCTAD, 2022d, *Exploring the Role of Voluntary Sustainability Standards in Women's Economic Empowerment in the Agriculture Sector in Developing Countries* (United Nations publication, Geneva).

44- وقد أصبحت إمكانية اقتفاء الأثر تمثل بشكل متزايد شرطاً أساسياً لمشاركة البلدان النامية في التجارة في الزراعة. ومع ذلك، عادة ما توضع القواعد التي تحكم إمكانية اقتفاء الأثر خارج الإطار المتعدد الأطراف. ولمعالجة ذلك، لا بد من تعزيز الحوار بشأن معايير الشفافية من أجل تصميم وتنفيذ أدوات لاقتفاء الأثر تكون قابلة للتطوير وقابلة للتشغيل البيني وشاملة للجميع بحيث تلبي احتياجات المزارعين الصغار. وينبغي أن تتكامل هذه الأدوات بسلاسة عبر سلاسل الإمداد المتنوعة، مما يضمن الكفاءة وتعميم الفائدة على الجميع، ويحول دون استبعاد أصحاب المصلحة الضعفاء. ويمكن للبنية التحتية العامة الرقمية التي تستخدم معايير مفتوحة أن تعالج بشكل أفضل التحديات المطروحة فيما يتعلق بإمكانية اقتفاء الأثر. ويمكن أن يؤدي الأونكتاد دوراً في مناقشة هذه القضايا وتحديد أرضية مشتركة قبل سن التشريعات.

45- ويلزم أيضاً بذل الجهود اللازمة على أرض الواقع لتحديد الاختناقات وسد الفجوات المعرفية ومعالجة التحديات المتعلقة بالتنفيذ. وينبغي أن يتعاون صانعو السياسات والمنظمات من أجل توفير أنشطة التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية للمزارعين الصغار.

باء- المعادن الحرجة للانتقال الطاقي

46- المعادن الحرجة للانتقال الطاقي ضرورية لتقنيات الطاقة النظيفة، مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية والعنفات الريحية. ومع تسارع الانتقال الطاقي على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يرتفع الطلب على هذه المعادن. وبحلول عام 2040، يمكن أن تبلغ احتياجات تكنولوجيا الطاقة النظيفة من الليثيوم 40 ضعفاً ومن الجرافيت 25 ضعفاً ومن النيكل والكوبالت 20 ضعفاً مقارنةً بعام 2020[34].

47- وتتيح المعادن الحرجة للانتقال الطاقي فرصاً بقدر ما تطرح تحديات، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان الغنية بالموارد، فشلت تاريخياً في ترجمة ثروتها إلى فوائد اقتصادية واسعة النطاق.

48- ويؤكد السباق العالمي على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي أوجه عدم المساواة القائمة. وفي معظم الحالات، لا تحقق البلدان النامية التي تتمتع باحتياطيات كبيرة من المعادن الحرجة للانتقال الطاقي سوى قيمة محدودة من مواردها[35]. فجمهورية الكونغو الديمقراطية تهيمن على إنتاج الكوبالت، في حين أن شيلي هي المنتج الرئيسي لليثيوم، إلى جانب أستراليا. ومع ذلك، تتركز معظم الأنشطة المتعلقة بتجهيز هذه المعادن في بلدان أخرى[36]. هذا التركز في أنشطة المراحل الأولى وأنشطة المراحل الوسيطة يحد من فرص التنويع وإضافة القيمة في البلدان المنتجة.

(34) International Energy Agency, 2021, *The Role of Critical Minerals in Clean Energy Transitions*, World Energy Outlook Special Report, Paris.

(35) في عام 2024، استأثرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 74 في المائة من الإنتاج العالمي للكوبالت؛ واستأثرت غابون وجنوب أفريقيا بنسبة 59 في المائة من إنتاج المنغنيز؛ واستأثرت أستراليا وشيلي بنسبة تقدر بنحو 72 في المائة من الليثيوم؛ ومثلت إندونيسيا نصف إنتاج النيكل (United States Geological Survey, 2024, *Mineral Commodity Summaries 2024*, Reston, Virginia, United States of America).

(36) الوكالة الدولية للطاقة.

49- وعلاوة على ذلك، تحدد السياسات الصناعية في البلدان المتقدمة ملامح المشهد العالمي الجديد للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي. وتوفر برامج، مثل قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة[37] والخطة الصناعية للصفقة الخضراء في الاتحاد الأوروبي[38]، إعانات لتوطين إنتاج تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتأمين الوصول إلى المواد الخام. ويمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى تشويه التجارة واستبعاد البلدان النامية من المشاركة العادلة في سلاسل القيمة النهائية، مما يديم التفاوتات التاريخية[39].

50- ومن المتوقع أن تنمو التقنيات النظيفة التي تعتمد على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي، والتي تبلغ قيمتها 700 مليار دولار، لتصل إلى 3,3 تريليونات من الدولارات بحلول عام 2035[40]. ويمكن أن تحصل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على حصة أكبر من الفوائد بالانتقال إلى القطاعات الأعلى قيمة، مثل التكرير والتجهيز وتصنيع مكونات تكنولوجيا الطاقة.

51- وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي الظروف التي توائم بين التجارة في المعادن الحرجة للانتقال الطاقي والأهداف الإنمائية العالمية. ويشدد الفريق المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة على الحاجة إلى انتقال عادل ومنصف. ويدعو الفريق إلى تعزيز التنمية من خلال تقاسم المنافع وإضافة القيمة والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان والحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان الحوكمة الرشيدة[41].

52- وتشمل التدابير الرئيسية تعزيزَ السياسات الشاملة للجميع، ودعم بناء القدرات المحلية وتوفير الضمانات البيئية والاجتماعية. وتشكل مواءمة المعايير العالمية وتعزيز التعاون الدولي من أجل النهوض بالاستثمار في القيمة المضافة في البلدان النامية أمراً حيوياً لإنشاء إطار تجاري متوازن للمعادن الحرجة للانتقال الطاقي.

جيم- التجارة والبيئة

53- تنطوي التجارة والسياسة التجارية على إمكانات كبيرة لدعم الاستخدام المستدام للموارد وتعزيز التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ومع ذلك، إذا أُريد لهذه السياسات أن تكون فعالة حقاً، وجب الاتفاق عليها على المستوى المتعدد الأطراف.

(37) الولايات المتحدة، المفتش العام للخزانة لدى إدارة الضرائب بالولايات المتحدة، 2024. Quarterly Snapshot: The [Internal Revenue Service]'s Inflation Reduction Act, Spending through June 30, 2024. متاح على الرابط https://www.tigta.gov/reports/list.

(38) من الأمثلة على برامج الاتحاد الأوروبي الأخرى، قانون صناعة الصافي الصفري، والإطار المؤقت للأزمات والانتقال، وقانون المواد الخام الحرجة.

(39) انظر Kleimann D, 2023, Climate versus trade? Reconciling international subsidy rules with industrial decarbonization. Reconciling international subsidy rules with industrial decarbonization. Policy Contribution 2023/03, Bruegel, 5–6؛ Espa I, 2023, Green industrial policy and international trade, Remaking the Global Trading System for a Sustainable Future Project, White paper, available at https://remakingtradeproject.org/white-papers.

(40) International Energy Agency, 2024, Energy Technology Perspectives 2024. (الوكالة الدولية للطاقة، 2024، آفاق تكنولوجيا الطاقة لعام 2024).

(41) United Nations Secretary-General's Panel on Critical Energy Transition Minerals, 2024, Resourcing the energy transition: Principles to guide critical energy transition minerals towards equity and justice. انظر: https://www.un.org/en/climatechange/critical-minerals.

54- وعلى الرغم من الإشارة الصريحة إلى "التنمية المستدامة" في اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية لعام 1994، فإن التقدم في وضع قواعد تجارية متعددة الأطراف تدمج الاعتبارات التجارية والبيئية هو عمل لم يُكتمل بعد. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة توضيح قواعد التجارة والبيئة الحالية، في ضوء الأمثلة العديدة على التشريعات المحلية التي تسعى لتناول الشواغل المتعلقة بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والشواغل البيئية الأخرى من خلال الانتقال من نهج يركز على المنتج في إطار منظمة التجارة العالمية، نحو زيادة تطبيق أساليب التجهيز والإنتاج باعتبارها شروطا تحدد المعايير المنطبقة على المنتجات المتداولة في الداخل وعلى الحدود.

55- وتُطبَّق أساليب التجهيز والإنتاج هذه بشكل متزايد على قطاعات التصدير الرئيسية في البلدان النامية، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والتصنيع. بيد أن استخدام هذه الأساليب يمكن أن تترتب عنه تكاليف إضافية للمنتجين في البلدان النامية، مما يحد من فرص التصدير ويقوض آفاق التنمية. لذلك ينبغي تصميم التدابير المتعلقة بأساليب التجهيز والإنتاج لإيجاد توازن بين أهداف الاستدامة وأهداف التنمية وتجنب مثل هذه العواقب.

56- ولا بد من البحث في الآثار غير المباشرة، إلى جانب تشجيع الحوار الدولي الذي يجمع مختلف أصحاب المصلحة من قطاعات التجارة والتنمية والبيئة، من أجل الأخذ بنهج عادل ومتماسك وشامل إزاء هذه العلاقة المتطورة بين التجارة والبيئة والتنمية.

1- آليات تسعير الكربون والبلدان النامية

57- تثير آليات تسعير الكربون، مثل تعديلات حدود الكربون التي ستفعّلها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام 2027، والتي بدأ العمل بها في الاتحاد الأوروبي في عام 2023، وهي قيد الدراسة حالياً في أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، شواغل بشأن الآثار المحتملة على البلدان النامية[42]. وتشير التقييمات المسبقة إلى أن آليات تعديل حدود الكربون يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على القدرة التنافسية للبلدان النامية في مجال التجارة دون أن تخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية تخفيضاً كبيراً[43]. وللتصدي لهذه التحديات، من الضروري تحسين تصميم شروط تسعير الكربون وتنسيقها لمواءمتها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، مع مواصلة استكشاف طرق بديلة. وسيتطلب تحقيق نتائج منصفة وبلوغ الأهداف المناخية تعاوناً متعدد الأطراف وحواراً حكومياً دولياً يشمل الجميع.

2- فرص لإصلاح إعانات مصائد الأسماك

58- يمثل اتفاق منظمة التجارة العالمية لعام 2022 بشأن إعانات مصائد الأسماك جهداً استثنائياً لمواءمة قواعد التجارة مع أهداف الاستدامة[44]. وقد أوشك عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين قدموا صكوك قبولهم الاتفاق على بلوغ عتبة الثلثين المطلوبة لدخول الاتفاق حيز النفاذ[45].

(42) International Monetary Fund, OECD, United Nations, World Bank and World Trade Organization, 2024, *Working Together for Better Climate Action: Carbon Pricing, Policy Spillovers and Global Climate Goals*, Geneva.

(43) UNCTAD, 2021, *A European Union Carbon Border Adjustment Mechanism: Implications for Developing Countries*, Geneva.

(44) UNCTAD, 2023, *Trade and Environment Report 2023: Building a Sustainable and Resilient Ocean Economy beyond 2030* (United Nations publication, Sales No. E.23.II.D.10, Geneva).

(45) انظر WTO, Agreement on Fisheries Subsidies, Members accepting the Protocol, available at https://www.wto.org/english/tratop_e/rulesneg_e/fish_e/fish_e.htm (اطُّلع عليه في 5 آذار/مارس 2025).

وبمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ، ستُحظر الإعانات التي تدعم الممارسات الضارة، بما في ذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، واستغلال الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط، والصيد في أعالي البحار دون تنظيم. ومع ذلك، لا تزال المفاوضات بشأن القضايا التي لم تُحل بعدُ، مثل الإعانات التي تساهم في زيادة طاقة الصيد بشكل مفرط وفي الصيد المفرط، مستمرة. هذه التدابير حاسمة لتحقيق الغاية 6 من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم.

3- الفرص المتاحة في التجارة في البدائل غير البلاستيكية

59- تعطي الأسواق أولوية متزايدة للمواد البديلة غير البلاستيكية والمنتجات الثانوية للتحول عن البلاستيك وتجنب تكاليف التلوث ذات الصلة. ففي عام 2022، بلغت قيمة الصادرات العالمية من البدائل غير البلاستيكية 831 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، بنمو أسرع بنسبة 30 في المائة من قيمة تجارة البلاستيك[46]. وفي إطار مبادرة الحوار الحالي داخل منظمة التجارة العالمية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية[47]، طرح الأونكتاد مسألة الحاجة إلى توفير التوجيه في هذا الصدد وتمكين تبادل أفضل الممارسات وتيسير تجارة البدائل غير البلاستيكية المستدامة والآمنة والفعالة بيئياً[48]. ثم إن إدراج البدائل غير البلاستيكية في أي مفاوضات أو اتفاقات تجارية محتملة متعددة الأطراف أو غير متبادلة أو إقليمية تتعلق بالسلع البيئية يمكن أن يسمح باتباع نهج تآزري بشأن إنشاء أسواق للمنتجات المستدامة الناشئة، لا سيما من البلدان النامية.

دال- التجارة الشاملة للجميع

1- القضايا الجنسانية والتجارة

60- غالباً ما تخلّف السياسات التجارية آثاراً توزيعية غير متكافئة عبر الاقتصادات والقطاعات والفئات الاجتماعية، مع تأثيرات متمايزة جنسانياً. فالمرأة تواجه تحديات نظمية تحد من قدرتها على الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية، سواء بصفتها عاملة أم رائدة أعمال أم مستهلكة. ويمكن أن تصبح التجارة أداة لتمكين المرأة والحد من أوجه عدم المساواة في حالة الأخذ بنُهج تراعي الفوارق بين الجنسين[49].

61- واكتسبت الجهود المبذولة لمعالجة الفوارق بين الجنسين في التجارة زخماً في ظل إحراز تقدم في عدة مجالات:

(أ) تضمين الاتفاقات التجارية أحكاماً تتعلق بالقضايا الجنسانية، إما في شكل أحكام خاصة بالقضايا الجنسانية أو فصول قائمة بذاتها. وفي حين أن هذه الأحكام قد سلطت الضوء على

(46) UNCTAD, 2024, New data tracks global trade in non-plastic substitutes, 28 November.

(47) انظر https://www.wto.org/english/tratop_e/ppesp_e/ppesp_e.htm (اطُّلع عليه في 5 آذار/مارس 2025).

(48) UNCTAD, 2024, *Beyond Plastics: A Review of Trade-related Policy Measures on Non-plastic Substitutes* (UNCTAD/TCS/DITC/INF/2024/4).

(49) UNCTAD, 2022e, *Linking Trade and Gender towards Sustainable Development: An Analytical and Policy Framework* (United Nations publication, Sales No. E.22.II.D.38, Geneva).

القضايا الجنسانية في عملية صنع السياسات التجارية، فإن التنفيذ لا يزال متفاوتاً؛ وتتواصل النقاشات حول تحقيق آثار تدريجية قابلة للقياس[50] [51]؛

(ب) كثفت أطر التعاون الإقليمية والدولية، مثل الترتيب العالمي للتجارة والشؤون الجنسانية[52]، والمنتديات الإقليمية، مثل مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ[53]، الجهود الرامية إلى النهوض بدور المرأة في التجارة. وتؤكد هذه المبادرات على مشاركة أفضل الممارسات وبناء استراتيجيات تعاونية لتعزيز الشمولية؛

(ج) على المستويات الوطنية، أحرزت بعض البلدان تقدماً كبيراً في إدماج المنظور الجنساني في الأطر التجارية، حيث وضعت معايير مرجعية وقدمت رؤى قيّمة لبلدان أخرى تهدف إلى تعزيز الممارسات التجارية الشاملة للجميع[54].

62- أما على المستوى المتعدد الأطراف، فقد أدت منظمة التجارة العالمية دوراً محورياً في تعزيز الحوار حول العلاقة بين التجارة والقضايا الجنسانية. وقد سهّل إعلان بوينس آيرس بشأن التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالتجارة والقضايا الجنسانية تبادل المعرفة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية[55].

63- ورغم هذا التقدم المحرز، لا يزال ينبغي القيام بالكثير من العمل. فمن الأهمية بمكان تقييم الآثار الجنسانية للسياسات والاتفاقات التجارية قبل تنفيذها. وينبغي أن تعطي السياسات التجارية الأولوية لإدماج المرأة في سلاسل القيمة العالمية والصناعات العالية الإنتاجية من خلال تحسين الوصول إلى الموارد والشبكات والفرص، إلى جانب الاستثمارات المحددة الهدف في التعليم وتنمية المهارات. ومن خلال الاستفادة من الشراكات الدولية لتبادل المعرفة وبناء القدرات، يمكن للتجارة أن تصبح أداة تحويلية تحقق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والنمو الشامل.

(50) Kuhlmann K and Bahri A, 2023, Gender mainstreaming in trade agreements: A Potemkin façade?، في: WTO, 2023, *Making Trade Work for Women: Key Findings from the 2022 World Trade Congress on Gender*, Geneva: 235–253.

(51) تشمل الاتفاقات التجارية التي تتضمن أحكاماً تجارية وجنسانية اتفاق التجارة الحرة بين نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي الذي أُبرم مؤخراً، واتفاق التجارة الحرة بين كندا وشيلي، واتفاق التجارة الحرة بين كندا وإسرائيل.

(52) International Institute for Sustainable Development, 2023, GTAGA: The Global Trade and Gender Arrangement, decoded، متاح على الرابط: https://www.iisd.org/articles/deep-dive/global-trade-and-gender-arrangement.

(53) في عام 2024، كثف كل من مجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الجهود الرامية إلى معالجة المساواة بين الجنسين في التجارة من خلال اعتماد تدابير استراتيجية، بما في ذلك إنشاء فرق عمل متخصصة، ووضع خرائط طريق قابلة للتنفيذ، وتنظيم اجتماعات وزارية رفيعة المستوى (انظر https://www.apec.org/press/news-releases/2024/apec-ministers-advance-women-s-economic-empowerment و https://w20brazil.org.br/communique_english/).

(54) على سبيل المثال، تُجري كندا بشكل منهجي تحليلاً شاملاً للآثار المتمايزة جنسانياً التي تحدثها السياسات التجارية واتفاقات ومفاوضات التجارة الحرة من خلال إطار التحليل الجنساني + (انظر https://www.international.gc.ca/trade-commerce/gender_equality-egalite_genres/gba-fta-acs-ale.aspx?lang=eng).

(55) انظر WTO, Informal Working Group on Trade and Gender، متاح على الرابط: https://www.wto.org/english/tratop_e/womenandtrade_e/iwg_trade_gender_e.htm.

2- إدماج منظور الإعاقة والتجارة الدولية

64- هناك ما يقرب من 1,3 مليار شخص من ذوي الإعاقة، يعيش 80 في المائة منهم في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[56]. وفي كثير من الأحيان، لا تستفيد الفئات الأضعف في المجتمعات من المسارات التحويلية مثل التوسع في التجارة. وفي غياب استثمارات عامة كبيرة وسياسات تكميلية، من غير المرجح أن يفيد التوسع التجاري بمفرده الفئات الأشد حرماناً، وقد يؤدي بدلاً من ذلك إلى نتائج غير عادلة. ومن شأن إدماج منظور الإعاقة بشكل فعال أن يحدث آثاراً إيجابية عميقة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

65- وتتركز التجارة الدولية في المنتجات المساعِدة في البلدان المتقدمة، التي تمثل 74 في المائة من قيمة الصادرات[57]، وتخضع العديد من المنتجات المساعدة لتعريفات جمركية. وعلى نطاق العالم، يبلغ متوسط التعريفة الجمركية على المنتجات المساعدة حوالي 5 في المائة، ويمكن أن تصل التعريفات في بعض الحالات إلى 35 في المائة[58]. ولا يستطيع سوى 10 في المائة من الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل الحصول على التكنولوجيا المساعدة التي يحتاجون إليها، مقابل 90 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[59].

66- وعلاوة على ذلك، يحول الافتقار إلى البيانات القابلة للمقارنة دولياً دون إجراء تحليل شامل للتجارة في المنتجات المساعدة والحواجز المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، لم تتوصل الدراسات الحديثة، التي استُخدمت فيها قائمة منظمة الصحة العالمية للمنتجات المساعدة ذات الأولوية لتحليل التجارة، إلى مطابقة البيانات إلا بنسبة تصل إلى 40 في المائة من هذه المنتجات[60].

67- وبغية الاعتراف بهذه القضايا على نطاق أوسع والعمل على إيجاد حلول لها عبر النظام التجاري المتعدد الأطراف، أنشأ الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية في أوائل عام 2024 الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بالتجارة وإدماج منظور الإعاقة. ويشجع الفريق العامل التقني إدماج منظور الإعاقة وتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة في خطط التجارة والتنمية. وقد نظم الفريق عدة فعاليات للتوسع في تناول هذه القضية في أوساط التجارة[61].

(56) World Health Organization, Integrated African Health Observatory, 2023, Equity for people with disability…we need to do more, Analytical fact sheet, November.

(57) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, 2024, *Disability and Development Report 2024: Accelerating the Realization of the Sustainable Development Goals by, for and with Persons with Disabilities* (United Nations publication, Sales No. E.23.IV.3, New York).

(58) المرجع نفسه.

(59) انظر https://atscalepartnership.org/news/2024/2/21/unlock-the-everyday-assistive-technology-campaign-launch-davos (اطُّلع عليه في 5 آذار/مارس 2025).

(60) Bahri A, 2022, Making trade agreements work for people with disabilities: What's been achieved and what remains undone?, presentation, May, WTO.

(61) انظر https://unctad.org/meeting/wto-public-forum-2024-session-disability-inclusive-trade-leveraging-digital-technologies و https://unctad.org/meeting/panel-discussion-disability-inclusive-trade-call-action.

هاء- المنافسة وحماية المستهلك: دور الأسواق المتسمة بالكفاءة في تحقيق مكاسب تجارية عادلة

68- الأسواق المتسمة بالكفاءة ضرورية من أجل التوزيع العادل والفعال لمنافع التجارة. فهي كفيلة بتخصيص الموارد على النحو الأمثل إلى جانب معالجة مخاطر فشل الأسواق، مثل الممارسات الاحتكارية والمعلومات المضللة والاحتيال وغيرها من المسائل، من خلال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وتتسم أطر السياسات هذه بأهمية حيوية لتشجيع الابتكار وتعزيز الشمولية والنهوض بالأسواق العادلة، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

69- زد على ذلك أن سياسات حماية المستهلك تمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة، وتعزز الاستهلاك المستدام والممارسات التجارية المسؤولة. وتدعم أيضاً جهود الاستدامة العالمية، من خلال تعزيز الإنصاف والقدرة على الصمود، لمعالجة قضايا من قبيل الغسل الأخضر وتعزيز الشفافية. وتعزز سياسة حماية المستهلك ثقة الجمهور في الأسواق، ومن ثم تساهم أيضاً في دعم الطلب.

70- ويعظّم الأونكتاد أثر هذه التدابير المحلية من خلال تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوجيه في مجال السياسة العامة، لا سيما للبلدان النامية. توفر الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد المعنية بسياسة المنافسة وحماية المستهلك منتدى فريداً لتبادل الممارسات الجيدة والتداول بشأن القضايا التي تتطلب تعاوناً حكومياً دولياً لتسخير سياسات المنافسة وحماية المستهلك من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتساعد هذه المبادرات على تهيئة بيئات تنظيمية شفافة تجذب الاستثمار وتحفز الابتكار وتتصدى للتحديات النظمية، مثل الفقر وعدم المساواة بين الجنسين.

71- وفي عام 2020، اعتمدت الدول الأعضاء في الأونكتاد التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود، والتي تعالج الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة عند تقاطع التجارة والتجارة الإلكترونية[62].

72- وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن مبادرة البيان المشترك لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية[63] أحكاماً بشأن حماية المستهلك عبر الإنترنت، اعترافاً بأهمية المنافسة وضمانات المستهلك في الاقتصاد الرقمي.

73- ويمكن أن تستفيد الدول الأعضاء من منتديات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد لزيادة تأمين حماية المستهلك وتعزيز الأسواق التنافسية التي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

خامساً- دور الأونكتاد في دعم البلدان النامية

ألف- البحث والتحليل

74- يدعو عهد بريدجتاون الأونكتاد إلى أن يحلّل الفرص والتحديات التي ينطوي عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف ويدعم البلدان النامية لتعزيز مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، مع مراعاة احتياجاتها من حيث التنمية المستدامة[64]. ومن خلال فهم أفضل للمجالات التي يمكن للبلدان النامية أن تركز عليها لتعظيم فرص التجارة من أجل التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، قد تتوصل هذه البلدان إلى صياغة مزيد من السياسات المحلية المحددة الأهداف التي تضعها في وضع أفضل للاستفادة من عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

(62) انظر TD/RBP/CONF.9/9، الفصل الأول، الفرع جيم.

(63) WTO, 2024, INF/ECOM/87.

(64) TD/541/Add.2.

75- ويدعم الأونكتاد استخدام أحكام منظمة التجارة العالمية استخداماً استراتيجياً، مثل مرونة التعريفات الجمركية وإعانات التصدير لأقل البلدان نمواً، لتعزيز التصنيع والتحول الاقتصادي، فضلاً عن إضافة القيمة للموارد الطبيعية. ومن خلال مساعدة البلدان على الانتقال من الاعتماد على السلع الأساسية إلى الصناعات والخدمات ذات القيمة الأعلى، يضمن الأونكتاد حصولها على حصة أكبر من فوائد التجارة العالمية.

76- ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يواصل تقديم البحوث في المجالات ذات الميزة النسبية للبلدان النامية في سوق السلع والخدمات المفضلة بيئياً التي تشهد نمواً سريعاً، بما في ذلك الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري والبري، وكذلك بشأن قياس الكربون، وبناء أسواق الكربون، وفرص خفض انبعاثات الكربون.

باء- التعاون التقني وبناء القدرات[65]

77- يزود الأونكتاد البلدان النامية بالمعرفة والأدوات اللازمة للاستفادة من أحكام منظمة التجارة العالمية بشكل فعال. ويشمل ذلك الدعمَ في مجالات التعامل مع الاتفاقات التجارية المعقدة، والتصدي للتدابير غير الجمركية وتحسين الأفضليات التعريفية. ويوفر الأونكتاد التدريب وبناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، بدءاً من وضع إطار للسياسة التجارية إلى المساعدة في جوانب محددة من مجالات السياسة العامة، دعماً لأهدافها الإنمائية[66]. وبذلك يستجيب الأونكتاد للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء. وتشمل مجالات التدخل الجديدة التي تتماشى مع الأولويات المتطورة إعدادَ تقييم سريع للقدرة على إضافة القيمة والتنويع، دعماً للتنويع وإضافة القيمة في قطاع المعادن الحرجة للانتقال الطاقي، بالإضافة إلى دعم جديد بشأن إعداد جوانب السياسة التجارية في إطار المساهمة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

جيم- بناء توافق الآراء

78- الأونكتاد هو المنتدى الرئيسي لمناقشة قضايا التجارة والتنمية وما يتعلق بها من مسائل ذات صلة بمجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ونظرا للطابع التداولي وغير الملزم لآلية الأونكتاد المشتركة بين الحكومات، يمكن أن تستخدم الدول الأعضاء هذه الآلية كحيز آمن لبدء محادثات حول قضايا التجارة والسياسات التجارية، مما يساعد على تحديد مواقف مختلف الأطراف والتعرف على المجالات التي يمكن فيها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية. ويواصل الأونكتاد، لدى قيامه بذلك، تسليط الضوء على أهمية أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، مما يمكّن البلدان النامية من تعديل سياساتها حسب وتيرتها الخاصة وإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية الوطنية.

سادساً- الاستنتاجات والقضايا التي ينبغي أن تنظر فيها الدول الأعضاء

79- في ظل المشهد التجاري العالمي المتطور الذي تهيمن عليه الجغرافيا السياسية والسياسات التجارية المنغلقة، تعاني البلدان النامية من ضعف هيكلي متعدد الجوانب ومن محدودية التنويع وتواجه تحديات كبيرة في الاندماج في السوق العالمية، بل وحتى في القطاعات الأعلى قيمة في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن تُفتح أمام البلدان النامية فرص جديدة لتعزيز اندماجها في التجارة العالمية وتحقيق تحول اقتصادي في المدى البعيد، إذا استفادت هذه البلدان بشكل فعال من أحكام قواعد التجارة المتعددة الأطراف، وتلقت الدعم من المجتمع الإنمائي الدولي، حيثما دعت الحاجة إلى الدعم المالي والتقني.

(65) انظر أيضاً مجموعة أدوات الأونكتاد، تحقيق النتائج، 2020، جنيف.

(66) TD/B/WP/332.

80- وبناءً على ذلك، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في السبل الكفيلة بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات محددة الأهداف لتعظيم الترتيبات المرنة في منظمة التجارة العالمية، مثل المعاملة الخاصة والتفاضلية والوصول التفضيلي إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، يمكن أن تنظر الدول الأعضاء في أن تطلب إلى الأونكتاد أن يستعرض الحالة الراهنة للمعاملة الخاصة والتفاضلية والترتيبات المرنة المتاحة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في منظمة التجارة العالمية؛

(ب) تعزيز الشراكات مع الأونكتاد لبناء الخبرة الفنية وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة؛

(ج) تعزيز التعاون الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز الوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود؛

(د) الدعوة إلى إجراء إصلاحات متعددة الأطراف توائم بين استراتيجيات التجارة وأهداف الاستدامة والتنمية، لا سيما في المجالات الناشئة مثل التجارة الرقمية والتكنولوجيات النظيفة؛

(هـ) السعي إلى تحقيق الاتساق بين مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من الصكوك لضمان احترام الجانب التجاري والإنمائي.